

المرأة والإرث بين الشريعة والعرف

آسية بنعدادة

كلية الآداب — الرباط

تؤكد الشريعة الإسلامية على حق المرأة في الإرث، ولكن بعض العادات والأعراف تقصيها من هذا الحق الشرعي. لتوضيح هذا التناقض الذي كانت تعيشه المرأة ولا تزال في بعض الجهات، سننطلق من موقف فقيهين عاشا في مرحلتين مختلفتين. ينتمي الفقيهان إلى المذهب المالكي، وينحدران من وسط سوسيو ثقافي مختلف، ويتعلق الأمر بكل من ابن أبي محلي الذي كتب في بداية القرن السابع عشر «الإصليت الخريت في قطع بلعوم العفريت النفريت»⁽¹⁾، وبمحمد بن عبد الله الكيكي مؤلف «مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجلال»⁽²⁾ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

قد يتبين مما كتبه العالمان في هذين المؤلفين، الإجراءات التي كانت تستعمل لحرمان المرأة من الإرث. وإذا كان ابن أبي محلي قد طرح مسألة الإقصاء هذه انطلاقاً من أوضاع عائلته، فإن الكيكي تناول الظاهرة كمفتي استشير في نازلة تتعلق بقضية الحيازة وهبة بنات القبائل.

لماذا، وكيف تحرم المرأة من حقها في الإرث؟ هل هذا الإقصاء ناتج عن التداخل الموجود بين العرف والشرع؟ أم أن ذلك مرتبط بابتعاد بعض المناطق عن السلطة المركزية الساهرة على تطبيق الأحكام، كما هو الشأن بالنسبة لابن أبي محلي في سجلماسة، وللكيكي في منطقة دمنات؟ أم أن الأمر ناتج عن الظروف

(1) مخطوط في الخزانة الحسنية رقم 1000.

(2) الكيكي، مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجلال، تحقيق أحمد التوفيق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

الطبيعية الصعبة ؟ أم أن الإقصاء مرتبط بسيطرة الرجل على القرار في التحكم في الملكية العقارية العائلية مع سهره على المحافظة عليها ؟

المرأة والإرث في الشريعة الإسلامية :

ليس الهدف من هذه الفقرة الوقوف على مسألة معروفة من طرف الجميع، ولكن ما نود تسجيله هي الملاحظات التالية :

تشكل المرأة « الأم » النواة الأساسية داخل المؤسسة الاجتماعية : الأسرة، فكثيرة هي الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تؤكد على مكانتها ودورها الحيوي داخل المجتمع، ولكن على الرغم من هذه المكانة التي تحظى بها، فإنها لا تتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الرجل في عدة مجالات، ومن ضمنها قضية الإرث. وحتى نقرب المسألة أكثر سنسوق بعض الأمثلة : فالمرأة كزوجة لا تراث إلا الربع إذا مات زوجها ولم يترك أولاد، والتمن إذا كان له أولاد، على عكس الزوج الذي يرث النصف في الحالة الأولى والربع في الحالة الثانية. وترث البنت نصف ما يرث أخوها، وترث نصف الميراث إذا كانت هي الوحيدة عند أبيها، على عكس الابن الذي ينفرد بكل الميراث إذا كان هو الابن الوحيد. وتوجد حالة واحدة تتساوى فيها المرأة مع الرجل في الإرث وهي الجدة حيث يرث كل من الجد والجدة سدس ميراث الأحفاد.

لا يمكن أن نفهم الشريعة الإسلامية فيما يخص مسألة الإرث بمعزل عن الإسلام ككل. حيث تنبني فيه علاقات الرجل بالمرأة في الحياة اليومية على مبدأ تقسيم العمل فتكون قضية الإعالة والنفقة من مسؤولية الرجل في حين تقوم المرأة بالتدبير المنزلي وتربية الأولاد. لكن مع مرور الزمن، وتبدل أحوال المجتمعات الإسلامية، لم يبق هذا التقسيم سائر المفعول في الممارسات اليومية، غير أن النصوص ظلت جامدة في سماتها الأساسية ولم تسير التحولات الطارئة. بل وحتى حق المرأة في الإرث كما نصت عليه الشريعة الإسلامية، لم يعد مصوناً بسبب طغيان الأعراف والعادات؛ ذلك ما نلاحظه ونستخرجه بقراءة متأنية لما دونه كل من الفقهاء ابن أبي محلي والكيكي.

المرأة في الإصليت وفي مواهب ذي الجلال :

ينحدر ابن أبي محلي⁽³⁾ (1560-1613) من عائلة أولاد القاضي التي اشتهرت في سجللماسة بالعلم والرياسة، وعرفت في المنطقة بخطة القضاء منذ زمن بعيد يعود على حد قول هذا الفقيه إلى مرحلة ما قبل قيام الدولة المرينية. كان مستشاراً لأحمد المنصور السعدي في المناطق الصحراوية. وعلى إثر وفاة هذا السلطان قام ابن أبي محلي بثورة ضد المامون عند تسليمه العرائش للإسبان سنة 1610، واستطاع فقيهما أن ينتصر على المخزن السعدي، ويدخل إلى مراكش ويسيطر على الحكم لمدة ثلاث سنوات إلى أن قتل في معركة جليز سنة 1613.

ترك ابن أبي محلي عدة مؤلفات لاتزال كلها مخطوطة تقريباً⁽⁴⁾ ومن بينها «الإصليت الخريت في قطع بلعوم العفريت النفريت»⁽⁵⁾. فالخطوط عبارة عن رحلة⁽⁶⁾ وهو كذلك سيرة ذاتية تحدث فيها هذا الفقيه عن نسبه وشخصه وشيوخه وتناول قضية الإرث عند حديثه عن ممتلكات عائلته حيث يقول : «إنها فائدة للأبناء خصوصاً»⁽⁷⁾. فتحدث عن ظاهرة إقصاء أخوات البنات من الإرث بطريقة تلقائية، لأنها كانت ممارسة عادية، فلم يتساءل أو يهتم بالقضية كفقيه، ولم يبال بالتناقض الموجود بين هذه الممارسة الاجتماعية وما تنص عليه الشريعة الإسلامية. مما يبين أن الظاهرة كانت منتشرة ومتجذرة في المغرب، لاسيما في الواحات، كما يتضح ذلك من نموذج سجللماسة، حيث تتميز الواحات بكثافة سكنية مرتفعة مع قلة في الملكية، وشدة التعقيدات المرتبطة بها. وهكذا يمكن التمييز فيها بين مالك الأرض ومالك الماء ومالك الأشجار، لأجل هذا كانت تلجأ العائلة إلى إقصاء المرأة من الإرث حتى لا تخرج الأصول — مع نذرتها — من النسب الأسري أو يتم تبديدها. ومما يثير الاستغراب في حالة ابن أبي محلي، كون مسألة الإقصاء تتم داخل أسرة اشتهرت بممارستها للقضاء منذ عدة قرون، وكان من

(3) عن ترجمة ابن أبي محلي راجع القدوري عبد المجيد، ابن أبي محلي الفقيه الناصر ورحلته الإصليت، منشورات عكاظ، الرباط 1991.

(4) انظر هذه المؤلفات في ابن أبي محلي الفقيه الناصر...، مرجع سابق، ص 73.

(5) أعطاه أسماء كثيرة : المودج، والرسالة الكاملة، والحكاية العائلية.

(6) انظر تحقيق الرحلة عند القدوري، م.س، ص 101.

(7) الإصليت، ص 108.

المفروض أن يكون أفرادها من السابقين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وإلى مناهضة تجاوزات العرف.

وإذا كان ابن أبي محلي يعتبر ظاهرة الإقصاء عادية، فإن الكيكي وعلى العكس من ذلك، كان كمفتي لا يتردد في استنكار ظاهرة حرمان المرأة من حقها في الإرث، بعدما لاحظ أن الممارسة قد تفاحت وعمت في المناطق «السائية»⁽⁸⁾ وفي الجبال.

ينتسب محمد بن عبد الله الكيكي إلى بلده اكيك التي تبعد عن مراکش بحوالي خمسين كيلومتر جنوباً، أصله من جبل كرول في منطقة دمنات. درس الفقه وعمق تكوينه فيه في الزاوية الناصرية، واشتغل بعد ذلك بالتدريس وبالإفتاء ونال فيها شهرة كبيرة. توفي في 1185هـ/1779م⁽⁹⁾.

وقد خص قضية الحيازة وهبة بنات القبائل بمؤلف عنوانه : «مواهب الجلال في البلاد السائية والجبال» وأعطاه عنواناً آخر وفي شأنه قال : إن شئت فسمّه «مطالع التمام في عدم القول بالحيازة في البلاد التي لا تجري فيها الأحكام». وفي هذا المؤلف يقربنا الكيكي من وضعية المرأة في هذا الوسط القبلي، الذي يعاني من إمكانيات فلاحية محدودة، ويتناول فيه مواضيع متعددة : المرأة والزواج، والمرأة والطلاق، والمرأة والإرث. ويقف فيه مطولاً عند ظاهرة حرمانها من الإرث ويستنكر ذلك بشدة في مؤلفه الذي شهّر فيه بالضغط التي تمارس على المرأة لحملها على الاستسلام. وينتقد بشدة أحكام بعض قضاة المنطقة الذين لا يأخذون بعين الاعتبار العادات والتقاليد التي كانت تحمل المرأة في هذه المنطقة على السكوت عن حقها مدة الحيازة، وكانت الأحكام الصادرة عن هؤلاء القضاة تقر بتفويت إرث المرأة، أو كما قال «إن التفويت بالبيع ونحوه يقطع الحقوق في حق القريب وغيره»⁽¹⁰⁾.

(8) هي التي لا تراعى فيها حقوق الشرع، انظر مواهب ذي الجلال، مرجع سابق، ص 20.

(9) اختلف في سنة وفاته بين 1170 و1185هـ والراجح أنه توفي سنة 1185 لأنه لم ينته من تأليف كتابه إلا في سنة 1178هـ.

(10) مواهب، م.س، ص 27.

أساليب الإقصاء :

أشار هذان الفقهاء إلى الطُّرُق والأساليب العديدة التي كانت تستعمل لحرمان المرأة من الإرث، نلخصها فيما يلي :

- التحسيس على الذكور دون الإناث.
 - الهبة على الأولاد دون البنات⁽¹¹⁾.
 - قسمة الأب عليهم قسمة بث⁽¹²⁾.
 - هبة الأم ممتلكاتها للابن الأكبر⁽¹³⁾.
 - تزويج البنت من رجل من قبيلة أخرى وتعاقد الولي ألا ميراث بينهم.
 - بيع البنات في الأسواق قصد تغريهن على بلدهن بحيث لا يراها الولي أو غيره ولا تراه «إلى يوم القيامة»⁽¹⁴⁾.
 - تزويج البنت من غريب مقهور فقير ظناً من الولي أو الأخ أن هذا الأخير لا يطالب بحقوقها.
 - ترك البنت لقريبها حقها ليخلي بينها وبين تزويج من شاءت.
 - تزويج البنت وتجهيزها عند الزواج واعتبار ذلك هو حقها في الميراث.
 - تزويج الأرملة من أخ زوجها المتوفي ليبقى الإرث داخل العائلة.
 - ترك الأخ يتصرف بكل حرية في ميراث الأخت إما حياء أو قهراً.
- وإذا لم يكن بد من توريثها كان أفراد العائلة يلجأون إلى التحايل بمصالحتها بشيء من غير الأصول إن أمكن، وإلا يعطوها شيئاً من أرذل الأصول أو يرغمونها على بيع حقها بثمن بخس.

استنتاجات :

انطلاقاً مما سبق، واعتماداً على الأساليب التي كانت تستعمل لحرمان المرأة من حقها في الإرث الذي تخوله لها الشريعة الإسلامية، نستخلص الواقع الذي كانت

(11) ابن أبي محلي، م.س، ص 107.

(12) مواهب، م.س، ص 73.

(13) مواهب، نفسه، ص 67.

(14) مواهب، نفسه، ص 73.

تفرضه الأعراف في الممارسات اليومية التي تحدد مسار المجتمع المغربي. هذا المسار الذي لا يمكن أن يفهم ولا أن يفسر بمعزل عما كانت تعيشه المجتمعات الإسلامية عموماً. ومن هذا المنظور، نفهم الإقصاء الذي كانت تتعرض إليه المرأة في الإرث أو غيره، بسبب قلة وعيها أو لجهلها لحقوقها أو بسبب الضغوط التي كانت تتعرض لها أو للتهديدات النفسية والجسدية التي كانت تفرض عليها، فأحياناً كانت الأسرة أو القبيلة تلجأ إلى مقاطعتها إذا ما طالبت بهذا الحق.

كانت هذه الأساليب والطرق التي يتم بها حرمان المرأة من حقها في الإرث تلبية رغبة الأسرة في المحافظة على الأرض التي هي رمز الخلود والبقاء بالنسبة لكل أسرة أو قبيلة في مجتمع تسيطر عليه الحياة الزراعية والرعية، كما ركز على ذلك ابن أبي محلي حينما قال : «الأسر التي لا يوجد فيها ولد مهددة بالزوال»⁽¹⁵⁾.

إن حرمان المرأة من الإرث ظاهرة لا تنفرد بها المجتمعات الإسلامية وحدها بل نجدها كذلك في مجتمعات وبلدان البحر الأبيض المتوسط، وهي ممارسات لاتزال قائمة حتى اليوم في بعض الجهات رغم التحسن الذي طرأ على وضعية المرأة نظراً لوعيها المتنامي تدريجياً بسبب ولوجها المدارس وانتشار التعليم، وتفكك الروابط القبلية والعائلية القديمة.

(15) ابن أبي محلي، الإصليت، م.س، ص. 107.